دراسة تحليلية لدور انتاج واحتياطي وعوائد النفط في الاستثمار بعملية التنمية الاقتصادية بالعراق

م.د. عيادة سعيد حسين*

المستخلص:

تأتي أهمية الموضوع، فيما توفره عائدات النفط من موارد مالية تشكل النسبة الأكبر من الموارد المالية للخزينة العامة للحكومة، والتي توظف من قبلها في إطلاق النفقات العامة والقيام بخطط التنمية الاقتصادية، لارتباط عدد من المشاريع الصناعية بصناعة النفط، ولدورها في توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل، وفي بناء وتطوير المهارات.

كما تعد صناعة النفط بأنها الصناعة الأكثر ربحية (High Profitable industry)، إذا ما قورنت بما تدره صناعات أخرى من أرباح، إذ تنخفض كلفة إنتاج الوحدة الواحدة في صناعة النفط، مقارنة بكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في الصناعات الأخرى.

إن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الاستيرادات، وبما أنه مصدراً ناضباً، لذا وجب التفكير جدياً باستغلال عوائده لأغراض تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير كافة قطاعات الاقتصاد الوطني لتجنب الوقوع في شرك التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

Analysis study :"The Role of Production , reserve and revenues of oil in the investment With process of economic development in Iraq.

Abstract :

The importance of this research comes from the importance of this research comes from the high financial revenues which form the highest percentage of financial resources of government to start the public expenditures employed by the government plans of the economic development , because many industrial projects are related to the oil industry , its role in providing the labor opportunities for unemployees and building and developing the skills .

Oil industry is also considered the high profitable industry , if compared with profits of other industries . Depending on oil as the only source for providing the foreign currencies necessary to fund imports . because oil is considered nonnewable source , therefore its revenues must be invested in order to achieve the economic development , and improve all national economic sectors to avoid the economic dependence on the advanced countries .

* عضو هيئة تدريس/ جامعة الأنبار/ كلية الادارة والاقتصاد

المقدمة:

يعد قطاع النفط شريان الاقتصاد الوطني في العراق والمصدر الأهم في توليد الدخل القومي فيه، كما يعد المصدر الوحيد في توفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الاستيرادات. ولكون النفط أحد الموارد الناضبة لذا ينبغي التفكير جدياً باستغلال العوائد المتأتية من هذا القطاع لأغراض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتطوير كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى الإنتاجية منها وغير الإنتاجية. كما ينبغي إرساء دعائم وركائز الاقتصاد الوطني من خلال الشروع بإقامة البنى التحتية اللازمة للشروع بعملية التنمية.

إن استخدام العوائد النفطية لبناء اقتصاد حديث ومتين يستلزم الشروع بإطلاق دفعة قومية من الاستثمارات وفي كافة المجالات، كما يستدعي إحداث تنمية في الموارد البشرية قادرة على مسك زمام الأمور لتولي المهام والمسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتقها لإدارة دفة الاقتصاد الوطني وتنويعه بما يحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لعموم المواطنين.

إن الاعتماد على القطاع النفطي لتأمين احتياجات الإنسان العراقي دون الشروع ببناء تنمية مستدامة وتحقيق الاكتفاء الذاتي بدل الاعتماد على الخارج، سيجعل الاقتصاد العراقي أسير التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة وأسير الابتزاز والفساد السياسي والإداري والمالي وهو ما يحصل حالياً.

لذا يستلزم الأمر من كافة المعنيين باستخدام عوائد النفط لأحداث تنمية مستدامة وتوظيف عوائد النفط للاستثمارات الخلاقة والانتقال من حالة الاعتماد على الغير إلى الاعتماد على الذات للمحافظة على هذا المورد المهم لأطول مدة زمنية ممكنة والحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة فهي ثروة الجميع وليست ثروة جيل واحد.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية عدم وجود سياسة استثمارية واضحة المعالم لعوائد النفط لتحقيق التنمية الاقتصادية بالرغم من ضخامة تلك العوائد .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان أثر العوائد النفطية من خلال بيان حجم الاحتياطي النفطي المؤكد وحجم الصادرات النفطية السنوية ومقدار العوائد المترتبة عليها، والاستراتيجية المطلوبة لتحقيق التنمية الشاملة.

هيكل البحث:

للإحاطة بجوانب البحث، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول: منهجية البحث أما المبحث الثاني فتناول تطور انتاج واحتياطي وصادرات وعوائد النفط العراقي ، بينما تناول المبحث الثالث مشاكل وتحديات استثمار عوائد النفط العراقي، فيما تناول المبحث الثالث والأخير سبل ومجالات واشكال استثمار عوائد النفط العراقي .

اهمية البحث :

تبرز اهمية البحث من كيفية استثمار عوائد النفط العراقي لتحقيق التنمية الاقتصادية فضلاً عن تخطيط وترشيد وتقنين انتاج واستهلاك النفط كونه ملك للاجيال القادمة ، ووضع السياسات الملائمة لذلك .

منهجية البحث :

لقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتاريخي والمستقبلي .

حدود الدراسة :

مكاناً : العراق ، وزماناً للمدة (1927 – 2008)

عينة البحث :

حجمها كبير ، ونوعها : من العينات الأحتمالية المتعددة المراحل .

المبحث الأول ، تطور انتاج واحتياطي وصادرات وعوائد النفط العراقي ،

أولا ، تطور حجم الاحتياطي النفطي العراقي وأهميته النسبية الى اجمالي احتياطي العالم

يعود النشاط الاستكشافي عن النفط في العراق إلى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، بينما تعود المكتشفات النفطية إلى الأعوام الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، إذ أصبح العراق منتجاً للنفط وبكميات تجارية عام 1927 وأنتج العراق حوالي (110) ألف طن في ذلك العام، ثم ازداد إنتاجه بعد عشر سنوات ليبلغ أكثر من (250) ألف طن عام 1937، وأظهرت تقديرات متواضعة لشركات النفط العاملة في العراق (IPC) آنذاك، أن الاحتياطي المؤكد من النفط في العراق يبلغ حوالي (7.00) سبعة مليار برميل عام 1941 وحوالي (9.00) تسعة مليار برميل عام 1951. (شركة نفط العراق، IPC، 1952: 17). وتوصلت دراسة مشتركة بين مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي ومعهد بيكر في جامعة رايس ومركز دراسات الطاقة العالمية، إلى أن الاحتياطي النفطي في العراق يبلغ (300) مليار برميل عام 2003. (الحلفي، عبد الجبار، 2008: 105).

ويؤكد العديد من الخبراء ، أن العراق يمتلك احتياطيات مؤكدة تبلغ (115) مليار برميل عام 2008، (220) مليار برميل من الاحتياطي غير المؤكد، وهي تمثل نسبة تقارب (10%) من الاحتياطي العالمي المؤكد، (21.5%) من الاحتياطي المؤكد لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك ـ OPEC). (المعموري، عبد علي، 2007: 121). وحسب تقديرات شركة برتش بتروليوم، يأتي الاحتياطي العراقي من النفط في المرتبة الرابعة بعد السعودية وإيران وروسيا، إذ يقدر الاحتياطي النفطي للسعودية، بـ(264) مليار برميل سنة 2006، ويمثل نسبة (22%) من احتياطي العالم، ثم إيران ويبلغ احتياطيها بأكثر من (136) مليار برميل، ويمثل نسبة (12%) من احتياطي العالم، وروسيا ويبلغ احتياطيها (128.254) مليار برميل، ويمثل نسبة (10.73%) من احتياطي العالم للسنة نفسها . (الجدول – 1 –)

ويذكر أن العراق ولغاية عام 2001، كان يحتل المركز الثاني بامتلاكه أكبر ثاني احتياط نفطي مؤكد بعد المملكة العربية السعودية، ولكن بالرغم من زيادة الاحتياطيات النفطية المؤكدة للعراق إلى (115) مليار برميل عام 2006، إلا أنه تراجع ليحتل المركز الرابع من بين أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم في العام المذكور، وكما يتضح ذلك من الجدول الآتي:

(جدول 1)

الاحتياطي النفطي لأكبر (12) احتياطيات نفطية في العالم لعامي (2001، 2006) (مليار برميل)

ت	الدولة	الاحتياطي النفطي عام 2001	نسبته إلى إجمالي العالم%	الاحتياطي النفطي عام 2006	نسبة إلى إجمالي العام%
1	المملكة العربية السعودية	263.5	25.00	264.251	22.10
2	العراق	112.5	10.6	115.000	9.62
3	الكويت	97.8	9.6	101.500	8.49
4	الأمارات العربية المتحدة	96.5	9.00	97.800	8.18
5	إيران	89.7	8.4	138.400	11.58
6	فنزويلا	72.6	6.8	–	–
7	روسيا	48.6	4.5	128.254	10.73
8	ليبيا	29.5	2.7	41.464	3.47
9	المكسيك	28.4	2.6	87.000	7.28
10	نايجيريا	–	–	36.220	3.03
11	الصين	24.00	2.2	24.00	2.00
12	الولايات المتحدة الأمريكية	–	–	21.757	–
	إجمالي العالم	1064	81	1195.318	88.31

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002، ص88.

وفيما يتعلق بمستقبل العراق النفطي، فقد أشارت دراستان لخبيران في وزارة النفط العراقي قدمتا إلى الجمعية الأمريكية لجيولوجي النفط في المؤتمر الدولي للنفط في فينا في شباط 1998، أشارتا إلى أن احتياطي العراق من النفط كان يزيد عن الإحصاء الرسمي السابق لسنة 2001 والذي قدر بـ(112) مليار برميل ويتجاوز (121) مليار برميل، إذا ما أدخلت الكميات المكتشفة من النفط في إقليم كردستان والذي كان خارج سيطرة الحكومة المركزية آنذاك. (محمود، علي نعيم، 2009: 412). وفي دراسة أخرى (هي الأقرب زمنياً) نُشرت عام 2004 وبعنوان (مستقبل تسويق النفط والغاز العراقي للمدة (2002 – 2010)، قدم السيد (روماكنولي) عرضاً مضمونه أن العراق يمتلك حوالي (62.00) مليار برميل، فضلاً عما لديه من احتياطي معلن رسمياً وهو (112) مليار برميل. وعليه فعند إضافة هذا الاحتياطي المتوقع (62) مليار برميل إلى الاحتياطي المؤكد البالغ (112) مليار برميل، سيبلغ احتياطي العراق

حوالي (174) مليار برميل، وسيكون العراق البلد النفطي الثاني في العالم في ترتيب الاحتياطيات النفطية. (المصدر السابق نفسه، ص413).

ويشير الخبراء أن للعراق أكثر من (526) بئراً نفطياً لم يستغل منها سوى (125) بئراً فقط. (سلمان، هيثم عبد الله، 2008: 42). كما أعلن الناطق الرسمي بأسم وزارة النفط العراقية (عاصم جهاد) في حديث له مع إذاعة صوت العراق الحر، يوم الثلاثاء 2013/1/22، أنه تم اكتشاف حقل نفطي جديد في محافظة ميسان (حقل ديما) يبلغ احتياطيه النفطي (1) مليار برميل، فضلاً عن اكتشاف حقول أخرى متنازع عليها حالياً مع حكومة إقليم كردستان وتقع شمال محافظة كركوك.
وقدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، أن تصل الاحتياطيات النفطية غير المؤكدة في العراق إلى (400) مليار برميل، فحقل غرب القرنة وحده يحتوي على (100) مليار برميل. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007: 345).

من كل ما تقدم تبرز أهمية الاحتياطي النفطي العراقي وسيكون العراق أحد المنتجين الرئيسين لسد النقص المتوقع مستقبلاً في الطلب العالمي على النفط، لاسيما وأن العراق يعد أقل الدول استكشافاً للنفط بين الدول النفطية في العالم، وينتظر تنفيذ الكثير من الاستكشافات في العراق لتحويل نسب مرتفعة من الاحتياطيات المحتملة إلى مؤكدة، فضلاً عما يتميز به النفط العراقي من ميزات اقتصادية جعلته هدفاً لاحتلاله عام 2003، وفضلاً عن الاحتياطيات الضخمة، يتميز النفط العراقي بميزات أخرى منها، انخفاض تكلفه إنتاجه بسبب وقوع حقول النفط فيه على اليابسة وقربها من سطح الأرض وبمعدلات تدفق متزايدة ومتسارعة، فضلاً عن تعدد منافذه التصديرية على الخليج العربي والبحر المتوسط والبحر الأحمر. وقد بلغت كلفة إنتاج البرميل الواحد للمدة (1961–1964) (15) فلساً أي ما يعادل (4.2 سنتاً)، في حين بلغت (528) فلساً في الولايات المتحدة، (217) فلساً في فنزويلا. (حسن، محمد سلمان، 1967: 46).

وقد أشارت معظم الدراسات النفطية الغربية، وما أكدته دراسة لمجلة النفط والغاز العالمية عام 2002، من أن تكلفة استخراج البرميل الواحد من النفط العراقي لا تتجاوز (1.5) دولار أمريكي، بينما قد تصل تكلفة استخراج البرميل الواحد في أماكن أخرى إلى أكثر من (10) دولارات، فتكلفه استخراج البرميل الواحد في بحر الشمال تصل ما بين (12–15) دولار وتصل إلى ما بين (24–33) دولار في حقول تكساس وإلى (11.2) دولار في حقول أوربا، إن هذا الانخفاض في تكلفة إنتاج النفط العراقي يعطي الشركات النفطية مرونة عالية ويرفع درجة التأكد والربحية في استثماراتها في العراق،

مهما انخفض سعر النفط كونه الأقل تكلفة إنتاجية، كما لا يمكن من الناحية النظرية حصول انخفاض في أسعار النفط إلى ما دون (10) دولارات بسبب التكاليف الحدية المرتفعة للنفط الأمريكي وبقية نفوط العالم. (المعموري ، 2007 : 119)

كما يتميز النفط العراقي بأنه من النفوط الخفيفة التي تمتاز بقلة محتواها الكبريتي، مما يجعلها أكثر طلباً من النفوط الأخرى ذات الكثافة العالية غير المرغوبة في المجال الصناعي. (سمير صارم، 2003: 154). كما يمتاز النفط العراقي بارتفاع العمر الافتراضي للاحتياطيات النفطية، فالعمر الافتراضي للاحتياطي النفطي يعد من المعايير والمؤشرات المهمة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، كونه يؤمن مصدر للنقد الأجنبي لأطول مدة ممكنة لنضوب النفط، فضلاً عن أنها توفر الأمن السياسي في ظل تناقص احتياطيات النفط عالمياً ، لاسيما في ظل تزايد إنتاج واستهلاك النفط.

ومن قراءة الجدول (2) يتبين أن العراق يمتلك من الإمكانات ما يجعله صاحب أطول عمر افتراضي للاحتياطيات النفطية في العالم، إذ قدر العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي فيه بحوالي (164) سنة عام 2006، وهو أطول الأعمار الافتراضية. وهذا يعني أن العراق سيكون أحد الدول القليلة التي ستحتفظ باحتياطي نفطي ضخم لأطول مدة ممكنة.

(جدول-2)

العمر الافتراضي للإحتياطيات النفطية لدول أوبك الخليجية وبعض دول العالم الرئيسة لعامي (1990،2006) (العمر / سنة)

الدولة	1990	2006	معدل النمو المركب%
الأمارات العربية المتحدة	119	103	0.9–
المملكة العربية السعودية	111	79	2.1–
العراق	129	164	1.5
قطر	30	51	03.4+
الكويت	223	105	4.6–
إيران	80	97	1.2+
متوسط دول أوبك الخليجية	115	100	2.6+
الولايات المتحدة الأمريكية	8	12	2.6+
المكسيك	48	10	9.3–
روسيا	–	17	–
الصين	24	12	4.2–
إجمال العالم	43	44	0.1

المصدر: هيثم عبد الله سلمان، أحمد صدام عبد الصاحب، مصدر سابق، ص45.

أما الميزة الأخرى للنفط العراقي، فهي ارتفاع إنتاجية آباره النفطية، فآبار النفط العراقي تأتي في مقدمة الآبار ذات الإنتاجية العالية على المستوى العالمي. ويصل متوسط إنتاجية الآبار العراقية إلى (4.526) ب / ي وهي أقل بقليل من الآبار السعودية التي تصل إلى (4.533) ب/ي، بينما وصلت إنتاجية الآبار الأمريكية إلى (11) ب/ي عام 2000 وروسيا (156). (شمخي حويط فرج، 2002: 25). وتؤدي العوائد النفطية دوراً مهماً في جذب الشركات الاستثمارية النفطية للاستثمار في قطاع النفط العراقي بما تحصل عليه من أرباح اقتصادية كبيرة. ويذكر في هذا الصدد ما صرحت به شركة (شل) بأنها تهدف إلى إقامة وجود مادي ودائم لها في العراق، لأن ذلك من شأنه حصول الشركات النفطية على أرباح غير اعتيادية لا تأتي من قدراتها الفنية وإنما من طبيعة الآبار النفطية. كما صرح (آرشي دونهام) رئيس مجلس إدارة شركة النفط الأمريكية (كونك فيليبس)، إذ قال (نحن نعرف أين توجد أفضل الاحتياطيات النفطية في العراق). (المعموري ، 2007 : 118)

ثانيا : تطور الطاقات الإنتاجية للنفط الخام العراقي:

بدأ إنتاج النفط الخام في العراق سنة 1927 كما سبق ذكره، قبل أن يبدأ في أية دولة أخرى في الشرق الأوسط، باستثناء إيران، ولكنه لم يحظ بأهمية كبيرة حتى عام 1934، حين بلغ إجمالي إنتاجه السنوي (10.662) برميل. (Carl Iverson, 1954 : 92)

ثم وصل الإنتاج إلى (4621) طن مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، ثم ازداد إنتاجه النفطي ليبلغ (18000) طن عام 1952، (350000) طن عام 1958، ثم وصل الإنتاج لحوالي (410000) طن عام 1959 وحوالي (590000) طن عام 1967، ثم تضاعف الإنتاج بشكل كبير إلى أكثر من (1119.2) طن عام 1976 نتيجة لتأميم النفط العراقي وارتفاع أسعار نفط أوبك بعد حرب تشرين عام 1793. (علي نعيم محمود، 2009: 413) .غير أن إنتاج النفط العراقي تعرض إلى انخفاض أثناء الحرب العالمية الثانية وخلال حرب فلسطين عام 1948، وزيادة إنتاج النفط الخام السعودي والكويتي والإيراني، فضلاً عن إيقاف تصدير النفط العراقي لأي بلد باستثناء بريطانيا وفرنسا، كما انخفض إنتاج النفط العراقي عام 1956 بنسبة (16.6%) وبنسبة (9.9%) عام 1957 بعد تدمير خطوط الأنابيب العراقية المارة عبر سوريا وتوقف إنتاج وتصدير الحقول الشمالية في العراق أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام

1956. (رحيم حسوني، 2010: 24). والجدول (3) يوضح إنتاج النفط الخام في العراق للأعوام 1927-2008.

(الجدول-3)

إنتاج النفط الخام في العراق (1927-1976) ألف طن سنوياً، (1980-2008) مليون برميل يومياً

السنة	الإنتاج (1000 طن سنوياً)	السنة	الإنتاج (م. ب. ي)
1927	110	1980	2.646
1937	4257	1985	1.404
1952	18000	1995	0.737
1958	35000	2000	2.81
1967	59000	2006	2.52
1968	72600	2007	2.036
1976	119200	2008	2.281

المصدر:

(1) علي نعيم محمود، موقع العراق في الخارطة النفطية الدولية، مجلة جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 4، السنة2010، ص431.

(2) وزارة النفط، الدراسات الاقتصادية، تموز 2009، السنوات (2007-2008).

إن ارتفاع إنتاج النفط العراقي الذي بلغ نسبة (54%) بعد عام 1950 مقارنة بعام 1949 جاء نتيجة ظهور مجموعة من العوامل التي أدت إلى أحداث تغييرات في الطاقة الإنتاجية، ومن بين تلك العوامل الآتي:

1. اكتشاف حقول نفطية جديدة كحقل الزبير عام 1951 والرميلة عام 1953 في البصرة وعين زالة في الموصل وبطمة في كركوك عام 1952، فضلاً عن قيام شركة نفط العراق بمد خط أنابيب بقطر (20) بوصة يصل الحقول الشمالية بميناء بانياس السوري على البحر المتوسط، فضلاً عن إكمال خط أنابيب نقل النفط ذات (30-32) بوصة من حقول كركوك إلى الميناء السوري المذكور.
2. تأميم النفط في إيران إبان حكومة مصدق عام 1951.

3. عقد اتفاقية مناصفة الأرباح بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق في شباط 1952، لاستثمار النفط، وكان من بين أحكام الاتفاقية تحديد حد أدنى للإنتاج يكون ملزماً للشركة طول مدة الامتياز.
4. غزارة الاحتياطيات النفطية المكتشفة في العديد من الحقول النفطية وتوقع الشركات الأجنبية الحصول على المزيد من الأرباح نتيجة التوسع في الاستثمارات. (نجيب نجم الدين، 1974: 34).

إلا أن الشركات الأجنبية العاملة في العراق كانت تستخدم سياسة إنتاج النفط الخام وتصديره كوسيلة من وسائل الضغط لإرغام الحكومات العراقية المتعاقبة على الرضوخ لما تطلبه الشركات والتخلي عن مطالبها المشروعة تجاه الشركات. ونتيجة لسيطرة الشركات الأجنبية على مناطق إنتاج واسعة وتوافر طاقة إنتاجية فائضة لديها، مما جعلها قادرة على زيادة الإنتاج في منطقة وتقليله من منطقة أخرى. وقد كان العراق من أكثر الدول النفطية في المنطقة تعرضاً لسياسة الشركات هذه بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 ومطالبته الشركات بالتفاوض، فقد لجأت الشركات إلى وقف زيادة الإنتاج واستمرت على ذلك بعد صدور قانون رقم (80) لسنة 1961. ولم يزد إنتاج النفط في العراق في عقد الستينيات من القرن الماضي عن نسبة (5%) مقابل (13.8%) في إيران و(10.2%) في السعودية و(20.1%) في أبو ظبي و(8.4%) في قطر. (قاسم أحمد العباس وحميد مجيد البياتي، 1976: 36).

لقد كان من نتائج انخفاض معدلات إنتاج النفط آثار سلبية على خطط التنمية وعلى الخدمات التي تقدمها الحكومة، الأمر الذي دفع الحكومة إلى تقليص مشاريعها الإنمائية وتقليص خدماتها الاجتماعية المقدمة.

لقد مهد قانون رقم (80) لسنة 1961 لتأسيس شركة النفط الوطنية العراقية عام 1964 وباشرت أعمالها الفعلية بتنفيذ المرحلة الأولى من حقل شمال الرميلة في 7 نيسان/ 1972 بطاقة (100) ألف ب/ي بأسلوب التنفيذ المباشر. (عصام الجلبي، 2005: 153).

ويعد عقد السبعينيات من القرن الماضي، العقد الذهبي لإنتاج وتصدير النفط الخام والصناعة النفطية في العراق بعد المفاوضات المعقدة مع الشركات الأجنبية والتي انتهت بتأميم النفط وفرض السيطرة الكاملة على ملكية الثروة النفطية وقد زامن ذلك ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الطلب

العالمي على النفط، لاسيما بعد حرب تشرين عام 1973 مع الكيان الصهيوني والتي رافقها قطع إمدادات النفط عن الدول التي تساند وتدعم ذلك الكيان. فقد ارتفع إنتاج النفط الخام عام 1973 ليصل إلى (2.018) مليون ب/ي بنسبة زيادة مقدارها (8.5%) عن عام 1972، وتضاعف هذا الرقم بمقدار مرة ونصف ليصل إلى (3.477) مليون ب/ي عام 1979، وهو أعلى مستوى إنتاج نفطي وصل إليه العراق حتى الآن وبنسبة زيادة (35.7%) عن عام 1978. وبعد اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول 1980، انخفضت معدلات إنتاج النفط بمقدار (850) ألف برميل في ذلك العام ووصلت إلى (1.75) مليون برميل عام 1981. وقد تحسن إنتاج النفط في السنوات اللاحقة لتصل إلى نسبة (4.7%) عام 1989 لتبلغ (2.7) مليون برميل ولكن لم يصل الإنتاج إلى ما كان عليه وهو (3.476) مليون ب .ي . عام 1979.

وبعد أحداث الكويت عام 1990 وما ترتب عليها من عقوبات دولية غاشمة وتدمير للبنية التحتية للاقتصاد الوطني، ولاسيما قطاع النفط، انخفض إنتاج النفط الخام من (2.7) مليون ب/ي عام 1989 ليصل إلى (282.5) ألف ب/ي عام 1991 وبنسبة انخفاض (86.6%) عن عام 1990، ثم تضاعف الإنتاج مرتين ونصف عن عام 1991 ليصل إلى (740.4) ألف ب/ي عام 1996، بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) نتيجة لتخفيف أثر العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق عام 1990. (عصام الجلبي، 2005: 39). وارتفع إنتاج النفط الخام بنسبة (86.9%) لتبلغ (1.4) مليون ب/ي عام 1997 مقارنة بعام 1996 ووصل نسبة (96.5%) ليصل إلى (2.8) مليون ب/ي في عام 2000، وهو أعلى مستوى إنتاج منذ عام 1980.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، قامت سلطة الاحتلال بدعم إنتاج وتصدير النفط للحصول على العوائد النفطية التي تحتاجها الحكومة العراقية ومستلزمات الاقتصاد العراقي، فتم زيادة الإنتاج من (300) ألف برميل يومياً في حزيران 2003 ليصل إلى (1.4) مليون ب/ي خلال الأشهر الستة الأخيرة من العام المذكور وبقي الإنتاج متذبذباً أثناء وجود الاحتلال الأمريكي بسبب تخريب المنشآت النفطية وتعرض أنابيب نقل النفط للتخريب وضرب محطات الطاقة الكهربائية وتدهور الأوضاع الأمنية والفساد المالي والإداري وعمليات تهريب النفط إلى الخارج. فضلاً عن تدهور البنية التحتية لقطاع النفط وتراجع عمليات الصيانة للخزانات النفطية وقدمها.

والجدول (4) يبين إجمالي الإنتاج اليومي ومعدل النمو السنوي للمدة (1930–2008) .

(جدول-4)
إجمالي الإنتاج اليومي ومعدل النمو السنوي للمدة (1930-2008)

المدة الزمنية	إجمالي الإنتاج اليومي (ألف ب/ي)	معدل النمو السنوي
1939–1930	456.8	–
1949–1940	791.8	73.3
1959–1950	5.572.7	603.8
1969–1960	12.363.000	121.8
1979–1970	21.761.000	76.000
1989–1980	16.112.2	26–
1999–1990	12.091.6	25–
2008–2000	19.070.000	57.7

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن أعلى نسبة نمو لمعدل الإنتاج اليومي خلال العقدين الرابع والخامس من القرن الماضي، بلغت (603.8%) وبإجمالي إنتاج يومي وصل إلى (5.6) مليون ب/ي وانخفضت النسبة إلى (121%) خلال عقد الستينيات من القرن الماضي.

أما أعلى معدل إنتاج يومي فقد كان في السبعينيات من القرن الماضي (3.31) مليون ب/ي، بالرغم من عدم تجاوز نسبة النمو السنوي (76%) من عقد الستينيات. بينما انخفض إجمالي الإنتاج اليومي بنسبة (26%) في عقد الثمانينات بسبب الحرب العراقية الإيرانية ليصل إلى (1.16) مليون ب/ي. في حين شهد عقد التسعينيات أدنى معدلات إنتاج يومية، إذ بلغ (1.21) مليون ب/ي بنسبة انخفاض (25%) عن عقد الثمانينات بسبب فرض الحصار الاقتصادي على العراق بعد عام 1990.بينما ارتفع معدل نمو الإنتاج بنسبة (57.5%) للمدة (2000–2008) مقارنة بعقد التسعينيات من القرن الماضي، ليبلغ إجمالي الإنتاج اليومي (1.19) مليون ب/ي.

وتشير إحدى الدراسات ونتيجة لتواصل ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال العقد الحالي، بأن العراق سيكون قادراً على إنتاج حوالي ستة مليون برميل يومياً بحلول عام 2015 من مجموع الإنتاج العالمي المتوقع للعام المذكور ليصل إلى (98.00) م.ب.ي فإذا صح مثل هذا

الافتراض فإن العراق مستقبلاً سيحتل المركز الثالث بين أكبر المنتجين للنفط الخام بعد كل من روسيا والمملكة العربية السعودية. (علي نعيم محمود، مصدر سابق: 415).

ثالثا ، تطـــور حجـــم صادرات وعوائد النفط العراقية ،

يتوقف مقدار عائد النفط على كمية النفط الخام المنتج والمصدر ونسبة حصة الحكومة بشكل حصص وضرائب من الشركات الأجنبية. ويعد عام 1934 نقطة بداية تصدير النفط الخام العراقي بعد إنجاز خطي أنابيب النفط الناقلة عبر مينائي حيفا وطرابلس على البحر المتوسط، ولم تتجاوز الكميات المصدرة عن (620) ألف طن، غير أنها تضاعفت ست مرات عام 1935 لتبلغ (3.5) مليون طن، وانخفضت كمية النفط المصدر إلى (1.3) مليون طن عام 1948 بعد توقف ضخ النفط الخام بسبب حرب فلسطين. (محمد أزهر السماك، 1980: 245).

وخلال المدة (1950–1959)، تم العمل باتفاقية مناصفة الأرباح بعد أن أدركت الحكومات المنتجة للنفط أهمية أسعار النفط الخام، بما انعكس على مستوى الإنتاج والعوائد النفطية بصورة إيجابية، ومن هنا بدأت الدول المنتجة متابعة تطورات أسعار النفط العالمية، التي ظلت خاضعة لسيطرة الشركات النفطية الكبرى. والجدول (5) يوضح صادرات النفط الخام العراقي للمدة (1949–1969).

(جدول-5)

صادرات النفط الخام العراقي للمدة (1949-1969)

السنة	الكمية المصدرة (طن) / سنة	قيمة الصادرات (باون استرليني)
1949	3.701	3.119.1
1950	6.031.7	6.674.4
1951	7.951.6	15.113.4
1952	17.699.4	33.121.6
1953	27.005.4	51.258.2
1954	29.272.6	57.711.9
1955	31.643.7	73.742.9
1956	28.462.2	68.858.8
1957	19.639.3	48.920.3
1958	33.257.7	79.887.5
1959	38.905.8	86.649.7
1960	44.780.9	95.078.9
1961	45.851.1	94.827.6
1962	45.938.1	95.123.6
1963	53.237.1	110.045.4
1964	58.247.8	126.072.9
1965	60.674.1	131.357.7
1966	64.172.1	140.710.1
1967	56.133.1	131.663.9
1968	69.463.6	203.282.0
1969	69.969.7	199.619.0
المجموع	6.818.373.7	1.852.838.9

المصدر: نجيب نجم الدين، مساهمة النفط في الاقتصاد العراقي وأثره في برامج التطور الاقتصادي في العراق، شركة النفط الوطنية العراقية، 1974، ص33-38.

من الجدول أعلاه يتبين ارتفاع معدلات نمو الكميات المصدرة للمدة المذكورة، إذ ارتفع حجم الصادرات عام 1952 بنسبة (122.6%) مقارنة بعام 1951، وبلغ (17.7) مليون طن، وارتفعت العوائد النفطية لقيم الصادرات بنسبة (119.2%) لتبلغ (33.1) مليون باون استرليني، ويعود هذا الارتفاع في كمية الصادرات إلى مد أنابيب جديدة لضخ النفط الخام من المنطقة الشمالية إلى ميناء بانياس السوري ونفط الجنوب إلى ميناء الفاو، طبقاً لاتفاقية مناصفة الأرباح، ووصلت كمية النفط المصدرة إلى (38.9) مليون طن سنة 1959 وبنسبة نمو (17%) عن السنة السابقة لترتفع العوائد النفطية بنسبة (8.5%) لتصل إلى (86.7) مليون باون استرليني للعام نفسه. وبلغ متوسط حجم الكميات المصدرة من النفط الخام للمدة (1950–1959) (24) مليون طن. أما حقبة الستينيات فقد استمر ارتفاع حجم الكميات المصدرة باستثناء السنوات 1961، 1967 بسبب صدور قانون رقم 80 لسنة 1961. وسنة 1967 بسبب حرب حزيران مع الكيان الصهيوني وتوقف ضخ النفط العراقي. وبلغ إجمالي العوائد النفطية عن الكميات المصدرة من النفط الخام خلال المدة (1949–1969) ما مقداره (1.853) مليار باون استرليني. وفي عقد السبعينيات من القرن الماضي وعلى أثر ارتفاع أسعار النفط الخام بمقدار يفوق عشر مرات ما كان عليه في نهاية عقد الستينيات بسبب سيطرة أوبك وتحكمها بالكميات المنتجة والمصدرة وتحديد أسعار النفط بعد أن كانت الأسعار والكميات المنتجة والمصدرة تحدد من قبل الشركات الاحتكارية، فضلاً عن قرار التأميم عام 1972 لتصل الكميات المصدرة عام 1979 إلى (1.208) مليار برميل وبمعدل تصدير يومي (3.31) مليون ب/ي، وهو أعلى معدل للتصدير شهده العراق. وبلغت الإيرادات النفطية (23.4) مليار دولار أمريكي بنسبة زيادة (84%) عن عام 1978. كما في الجدول (6). (رحيم حسوني زيارة ، 2010 :30)

(جدول-6)

صادرات العراق من النفط الخام للمدة (1970-2008)

السنة	الكمية المصدرة (ألف برميل)	قيمة الصادرات (ألف دولار)	معدل التصدير اليومي (ألف ب/ي)
1975-1970	1.686.402	14.631.090	337.217
1980-1976	2581.668	56.062.421	15.411
1985-1981	1607.508	49.199.858	3285.12
1990-1986	3430.409	54.083.549	9.398
1995-1991	103.065	1286.879	238
2000-1996	2357.025	697.47748	828.635
2005-2001	2529.928	532.65452	893.04
2008-2006	1818.791	129.76979	498
المجموع	18.326.637	420.698.190	1.454

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على، رحيم حسوني زيارة، تحليل أثر العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1951-2008)، جدول (9)، ص31.

وقد بلغ متوسط حجم الكميات المصدرة من النفط الخام خلال المدة (1970-1979) ، (557) مليون برميل بنسبة زيادة مقدارها (810%) عن العقد السابق .

لقد استطاعت الحكومة العراقية في حينه من زيادة الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية وقطاع الإنتاج السلعي والخدمات الاجتماعية والاستيرادات والقوات المسلحة، لارتفاع العوائد النفطية وقد سجل الاقتصاد العراقي للمدة (1970-1980) معدلات نمو سنوية كما في الجدول الآتي:

(جدول-7)

معدلات النمو السنوية للمدة (1970-1980)

الناتج المحلي الإجمالي	%11.7
الاستهلاك الحكومي	%13.6
الاستهلاك المحلي	%13.2
تكوين رأس المال المحلي الثابت الإجمالي	%27
استيراد السلع والخدمات	%22.5
الصناعة	%10.2
البناء والتشييد	%28.4
النقل والمواصلات	19.9
الزراعة	%1.4

المصدر: عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل (1950–2010)، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، بيروت، دار الكنوز، 1995، ص110.

إن مثل هذه المعدلات المرتفعة في النمو لا يمكن الاستمرار فيها أو المحافظة عليها في السلم ناهيك عن أوضاع الحرب وهذا ما حل بالاقتصاد العراقي مع بداية الحرب مع إيران.

وقد شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي تراجعاً كبيراً قي إجمالي الكميات المصدرة وتدهور العائدات النفطية بسبب الحرب وقيام الحكومة السورية بغلق أنبوب النفط العراقي المار عبر أراضيها عام 1982 الذي تسبب في خسارة العراق لمنفذ تصديري بطاقة (0.4) مليون ب/ي، والاعتماد على منفذ ميناء جيهان التركي فقط، فضلاً عن انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام وتراجع أسعاره، مما أدى إلى انخفاض الكميات المصدرة وتراجع العوائد النفطية ، ووصل متوسط حجم الكميات المصدرة للمدة (1980–1989) إلى (534.6) مليون برميل وبنسبة انخفاض مقدارها (4.2%) عن عقد السبعينيات .

لقد أدى تراجع إيرادات النفط إلى تبني الحكومة عام 1982 برنامج للتقشف وتخفيض الانفاق الجاري والاستثماري وتوقف تنفيذ مشاريع البنى التحتية باستثناء مشاريع ذات الصلة بالمجهود الحربي. ومع أحداث الكويت عام 1990 وفرض الحصار الاقتصادي على العراق تراجعت كميات النفط المصدرة بمقدار (1.5) مرة عن عام 1989 وانخفض معدل التصدير اليومي للنفط من (2.4) مليون ب/ي إلى (1.6) مليون ب/ي وانخفضت عوائد النفط من (14.8) مليار دولار عام 1989 إلى

(350) ألف دولار عام 1995. واقتصر تصدير النفط ومنتجاته على الكميات المجهزة إلى الأردن بموجب مذكرة التفاهم عام 1995 والتي تصل إلى أكثر من (4.5) مليون طن/ سنة وبشروط ميسرة ولقاء استيراد مواد غذائية من الأردن. (سعد الله فتحي، 1998: 60). وبلغ متوسط حجم الكميات المصدرة من النفط الخام للمدة (2000–2008) ما مقداره (564.4) مليون برميل وبنسبة زيادة مقدارها (142.3) عن المدة السابقة، وبنسبة زيادة (1.3%) عن عقد السبعينيات من القرن الماضي. بينما بلغ إجمالي العوائد النفطية للمدة (1970–2008) ما مقداره (420.7) مليار دولار أمريكي فضلاً عن (26.2) مليار يورو أوربي.

المبحث الثاني
مشاكل وتحديات استثمار
عوائد النفط العراقي

تعرضت منشآت النفط الإستراتيجية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لعمليات منظمة من أعمال النهب والحرق والتخريب ، سببت أضرارا تفوق في حجمها ومدياتها ما تعرضت له خلال الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية ، فضلا عن عدم معرفة كبار موظفي وزارة النفط العراقية سوى القليل منهم ، حول كيفية انفاق وإدارة عائدات النفط . (
المجموعة الدولية للأزمات – الشرق الأوسط ، 2004 : 11)

كما أن عدم توفر معدات لقياس النفط ما زال يعيق الشفافية ، مما يتعارض مع الممارسات الدولية القياسية ، فضلا عن اعطاء القليل من الاهتمام والعناية لتحدي ادارة ايرادات النفط في المستقبل .

وقد عملت سلطة الاحتلال على دعم انتاج النفط وعمليات التصدير بهدف توفير الإيرادات التي تحتاجها الحكومة والاقتصاد لمباشرة عملها ، وتم زيادة الإنتاج من حوالي 300 ألف برميل يوميا في (حزيران 2003 ليصل أقصى معدل له خلال المدة حزيران 2003 – تموز 2006) عندما تجاوز (5 و2) مليون برميل يوميا ، إلا أن عمليات الإنتاج شهدت تذبذبا واضحا خلال المدة نفسها بسبب تخريب المنشآت وخطوط نقل النفط وضرب محطات الطاقة الكهربائية والفساد المالي والإداري وتدهور الوضع الأمني في البلاد .

ومع ذلك حققت ايرادات النفط معدلا قياسيا خلال تلك المدة وصل الى (2و62) مليار دولار ، وتمكنت وزا رة النفط من تحقيق معدل شبه مستقر لتصدير النفط الخام ، بالرغم من الصعوبات

والمشـــــــكلات التـــــــي واجهتهـــــــا بلـــــــغ (542) و(533 و1) و(405 و1) خلال الأعوام 2003 و2004 و 2005 . (وزارة النفط ، مكتب المفتش العام ، 2005 : 12)

جدول (8)

ايرادات النفط (مليار دولار) للأعوام 2003 – 2006 .

الشهر	2003	2004	2005	2006
كانون الثاني	–	1و26	1و49	1و84
شباط	–	1و10	1و34	2و16
آذار	–	1و61	1و99	2و25
نيسان	–	1و50	1و83	3و02
مايس	–	1و36	1و57	2 و91
حزيران	0و2	1و28	2و03	2و37
تموز	0و36	1و40	2و47	–
آب	0و44	1و24	2و63	–
أيلول	0و73	1و75	2و74	–
تشرين الأول	0و86	1و99	1و89	–
تشرين الثاني	0و86	1و25	1و34	–
كانون الأول	1و21	1و44	1و60	–
مجموع الأيرادات (حزيران 2003 – تموز 2006)				6و62

المصدر : حسن لطيف الزبيدي ، مستقبل النفط العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الأستراتيجية ، مجلة أبحاث عراقية ، العدد (2) ، السنة الأولى ، 2007 ، ص52 .

وفضلا عن عمليات التهريب الى الخارج ، فهناك عمليات تلاعب واسعة حدثت للاستحواذ على كميات كبيرة من المنتجات النفطية وبيعها في السوق السوداء المحلية .

ويظهر تقرير المفتش العام لوزارة النفط العراقية لعام 2005 حالة الإخفاق في تنفيذ تلك المشاريع التي كانت مدرجة في خطة عام 2005 وقسم منها منذ عام 2004 ، مما تسبب في استمرار المشاكل وعدم توسيع القدرات الإنتاجية . وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها ويبذلها منتسبي القطاع النفطي في المواقع الإنتاجية ، إلا أن تلك الجهود تمثل معالجة آنية ترقيعية . (وزارة النفط ، مكتب المفتش العام ، 2005 : 3)

من جانب آخر ، فشلت خطط وزارة النفط لشراء وتأجير فرق زلزالية وإعادة اعمار منشآت شركة الاستكشافات النفطية ، التي فقدت الجزء الأكبر من معداتها ومستلزمات عملها وفرقها ، بالرغم من تخصيص حوالي (180) مليون دولار في خطة عام 2004 و 2005 الاستثمارية لتوفير مستلزمات عمل الشركة ، إلا أن ما تم انجازه أو صرفه يكاد يكون معدوما ، مما يعني استمرار الشركة في عدم قدرتها على تحقيق عمليات الاستكشاف لافتقارها للفرق الزلزالية .

كما أن مشاريع حفر الآبار هي الأخرى لم تحقق الا جزءاً يسيرا ، اذ بلغ عدد الآبار المحفورة بشكل كامل (6) آبار في الشمال من أصل (98) بئراً كان مخططاً لإنجازها بتخصيص قدره (167) مليون دولار و (32) مليار دينار ، ولم يتم المباشرة ب (80) بئراً منها ، بينما بلغت نسبة الإنجاز ل (12) بئرا (36 %) ، وفي الجنوب كانت نسب انجاز عمليات الحفر (46 %) ، وقواعد الآبار (40 %) وتسييج الآبار (35 %) ، أما جس الآبار فكانت نسبة الانجاز (صفرا) ، علما أن التخصيصات لتلك المشاريع كانت (88) مليون دولار و (7و17) مليون دينار . (وزارة النفط ، مكتب المفتش العام ، 2005 : 21)

ان انجاز المشاريع المهمة الأساسية والتي لها علاقة مباشرة في زيادة تصدير النفط الخام لم تتحقق، اذ لم يتم انجاز مشاريع اعادة بناء منشآت التصدير في الجنوب ، وكذلك الأنابيب البرية (28) عقدة ، أما مشاريع موانيء التصدير فقد بلغت نسبة انجاز مشاريعها (20 – 35) % .

ولما كانت الشركات النفطية تعتمد بشكل أساس على المجهزين الأجانب في تلبية حاجاتها والمواد واامستلزمات التي تحتاجها أعمال الصيانة أو العمليات التشغيلية وحاجات اعمار الإنشاءات والتطوير والتوسع ، لذا فأن التأخير في الحصول على تلك الطلبات يسبب توقفات مستمرة وإعاقة وتأخير لعمليات بناء وإصلاح وتطوير المنشآت النفطية ، مما سبب تدني انتاج وتصدير النفط العراقي بسبب المشاكل المرافقة للإنتاج ، فضلا عما يلحقه توقف تجهيز الوقود الصناعي للمحطات الكهربائية وبعض الشركات الصناعية بسبب تخريب الأنابيب الناقلة للوقود الصناعي اليها . (وزارة النفط ، مكتب المفتش العام ، 2005 : 13)

كما تحتاج منشآت ومعدات الحقول النفطية الى تبديل وصيانة واسعة ، ولا سيما فيما يتعلق بمعاملة النفط الخام والغاز المرافق له وأنظمة الضخ جراء العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق خلال عقد التسعينات من القرن الماضي ، اذ أصبح الدمار الناتج للبنى الخاصة بالنفط أطول أجلاً ، مما أسفر عن أضرار لا يمكن تفاديها لحقول النفط وخسارة دائمة في طاقات الإنتاج والتصدير . وفي

ظل غياب قطع الغيار والمعدات الكافية خلال المدة (1990 – 2003) ، كما أن المحاولات المستمرة في زيادة الإنتاج النفطي من الآبار المنتجة ، وبسبب نقص وسائل ومعدات ازالة المياه من الآبار وتوقف الكثير منها عن الإنتاج . وتضررت حوالب (20 %) من تلك الآبار على نحو يتعذر اصلاحه ، فضلآ عن خطوط النفط المغلقة في الوقت الحالي والمارة عبر كل من سوريا والسعودية أو مستخدمة لأغراض أخرى . (تيم نبلوك ، 2001 : 100– 101)

ان ضمان بقاء القطاع النفطي حتى بمستويات الإنتاج الحالية ، فضلا عن زيادتها أو مضاعفتها في المستقبل بحاجة ماسة الى عملية واسعة من التحديث وإدخال التقانة الجديدة والأنظمة الأكثر كفاءة في ادارة الإنتاج والاحتياطي النفطي .

من جهة أخرى ، يعد الدعم الكبير للمنتجات النفطية عائقا أمام تطوير القطاع النفطي ، فضلا عن عدم اتخاذ أي قرار بشأن المسار الذي يجب اتباعه لإعادة تشكيل صناعة النفط العراقية ، ولقد ألحق سوء ادارة عمليات الإنتاج والاستهلاك للنفط ومشتقاته وتخلف طرق الإنتاج واعتماد أساليب عالية المجازفة لغرض زيادة الإنتاج ، لتأمين الإيرادات المالية المطلوبة عند انخفاض الأسعار، كل ذلك ألحق أضرارا خطيرة بالمنشآت النفطية بالاحتياطي الخام على مدى السنوات الماضية .

فالظروف الحالية تقيد الحكومة العراقية في وضع وتنفيذ استراتيجية لتطوير الصناعة النفطية ، كما أن قيودا أخرى تتعلق بكفاءة الحكومة لاستخدام الموارد المتاحة .

ان الحقول النفطية المستغلة حاليا ستحتاج الى مبالغ كبيرة من الاستثمارات والإصلاحات قبل أن تتمكن من استئناف الإنتاج الكامل ، لذا لابد من وضع سياسة نفطية وطنية يمكن من خلالها حشد الجهود والموارد وتوجيهها حصرا لعملية الأعمار الاقتصادي والاجتماعي وذلك من أجل تأمين القدرة على اعادة البناء والتجدد الذاتي للاقتصاد العراقي ، كما يتوجب على السلطة الوطنية الالتزام الصارم بمبدأ تخصيص الموارد النفطية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية حصرا ، وعدم الانجراف وراء التخصيصات الجانبية في هذا المجال أو ذاك لأهداف سياسية ومناطقية خاصة .

ومن المعروف عن الصناعة النفطية العراقية أنها كانت وما زالت تقدم خدماتها الى نفسها بشكل ذاتي بعيد عن تدخل القطاع الوطني الخاص ، ولكن هذه الحالة في الوضع الاقتصادي الجديد (في ظل نظام اقتصاد السوق) سيكون الأمر مختلفا ، فهناك شبه اشكالية أو تناقض قائم بين أن تبقى الملكية للنفط بين عامة وإشراك القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في الصناعة النفطية .

ا ن اشراك القطاع الوطني الخاص سيسمح بتطوير الصناعة النفطية بأيد وطنية بشكل أكيد وهذا ما عرفناه في شركة النفط الوطنية العراقية المنحلة ، كما أن عدم وجود قطاع خدمي خاص سوف لن يسمح بزيادة الإنتاج بشكل كبير ، كما أن القطاع الخدمي الأجنبي لا يستطيع العمل في البيئة العراقية حاليا ، وحتى عندما استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية بضعة مليارات في هذه الصناعة في اعادة اعمار المتهدم منها فالخدام تم استقدامها من الكويت وباقي دول الخليج ، وهكذا بقيت الصناعة النفطية تراوح في مكانها كما هي والإنتاج محدود ، وما تقدمه المنشأة بسبب تقادم الزمن أو التخريب لا يمكن تعويضه بسهولة . كما أن وقوع بعض السياسيين تحت الحالة الأمنية المتردية والشاذة التي يمر بها العراق حالياً عند معالجة أي موضوع اقتصادي ومنها موضوع النفط ، سيبقي العراق يعيش تحت هذه الحالة الشاذة وبالتالي ابتزاز القوانين الرخوة أو المتساهلة والتي تفرط بحقوق الشعب العراقي ، كما هو الحال بالنسبة لقانون النفط والغاز الجديد وهذه المحاولة من قبل السياسيين هي للخروج من حالة التدهور الأمني . (حمزة الجواهري ، 2007 : 84)

أما المشكلة الأخرى فتتعلق بالنفط ، فالنفط كما هو معروف مورد معطى ليس للحكام والمحكومين فضلا في انتاجه ، فهو مورد ريعي بامتياز ، لذا كان من المنطقي استثمار هذه النعمة وتحويلها الى مصدر لقوة الشعب ورفاه أبناءه بخلاف ما حصل ويحصل الآن .ويعد قانون الاستثمار في القطاع النفطي واحدا من أخطر القوانين ان لم يكن أخطرها جميعا ، كونه يتعامل مع أهم قطاع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولولا النفط لما كان هنالك حافز للاحتلال الأمريكي المباشر للعراق ، ولربما كان ذلك الوجود مؤقتا مثلما هو الحال في دول أخرى غزتها الولايات المتحدة الأمريكية من قبل .

ان قانون النفط والغاز الجديد يتضمن بندا يضمن لشركات النفط الأجنبية معاملة مماثلة للشركات العراقية ، ولا يعطي أي أفضلية للشركات العراقية ، سواء كانت حكومية أم خاصة ، ويضيف النائب الديمقراطي (دينيس كيسينيش) أنه (لايجب على الولايات المتحدة أن تجبر العراق على فتح حقوله النفطية أمام الشركات الأجنبية كشرط لإنهاء الاحتلال) .

ويجمع الخبراء النفطيون والاقتصاديون والسياسيون ، أن تأريخ الممارسة النفطية للشركات ، كانت معيقة للتطور الاقتصادي ولم تكن بالمطلق تمثل دعما له ، وهذه الحقائق لا تحتاج الى اثبات ، وحتى عملية كبح نمو القطاع الصناعي العراقي وتحديد اتجاهاته وقطاعاته، كانت تجري تحت قناعة الشركات

الأمريكية والبريطانية بعدم السماح للعراق بولوج التصنيع الحقيقي وبقاؤه مصدرا صافيا للنفط واقتصاده وحيد الجانب .

لذا فأن تشريع قانون النفط والغاز ، سيتيح للشركات النفطية الأجنبية من الدخول الى العراق للاستثمار فيه ، الأمر الذي سيلحق خسائر كبيرة في القطاع النفطي ، فضلا عن مكاسب كبيرة للشركات الأجنبية .

أما المشكلة الأخرى التي ستواجه عملية استثمار نفط العراق فتتلخص بمسألة تقسيم الثروات النفطية بين الأقاليم ، فهناك خلاف بين مركزية الحكومة ولا مركزية الإقليم حول عائدية الثروات ، فكما هو معروف أن عوائد النفط تشكل النسبة الأكبر من ايرادات الموازنة العامة للدولة ، لذا فالتخلي عنها لصالح الأقاليم سيضر بالموازنة العامة للدولة ، لذا هناك مشكلة ذات اتجاهين رئيسيين ، الأول : يتعلق بإدارة الثروة النفطية ، أما الاتجاه الثاني ، فيتعلق بإدارة عوائد تلك الثروة . (عبد علي المعموري ، جواد كاظم البكري ، 2007 : 138)

وتم التفاوض مع اقليم كردستان للمدة (حزيران 2005 – آب 2007) والتوصل في شباط 2007 ، الى مسودة قانون النفط والغاز الاتحادي وملاحقه الأربعة . وفي نيسان 2007 رفضت حكومة الإقليم الملاحق الأربعة المرفقة بالقانون ، وتعمق الخلاف بإصدار الإقليم لقانون خاص بنفط الإقليم . والأخطر من ذلك قيام حكومة الإقليم بتوقيع أكثر من (15) عقد لتطوير الحقول الواقعة في محافظات الإقليم والأراضي المتنازع عليها في محافظات نينوى – كركوك – صلاح الدين – وديالى . وهي عقود مشاركة بالإنتاج ، مانحة بذلك الشركات الأجنبية نسبا عالية تصل الى (40) % ، في وقت لم يتم فيه الكشف عن العقود ولم تعرض على برلمان الإقليم . علما أن هذا الأجراء يعد خرقا للدستور ، لا سيما المادتين (111 و 112 / أولاً) ، الذي يخول السلطة المركزية ادارة المستخرج من النفط والغاز لأن النفط من الأمور السيادية ، ولا سيما ابرام العقود مع الشركات الأجنبية ، فضلا عن تجاوز سلطات الإقليم ومنعها الحكومة من القيام بأية عمليات نفطية جديدة في المناطق المتنازع عليها دون أخذ موافقة حكومة الإقليم لحين اجراء الاستفتاء بموجب المادة (140) من الدستور ، علما أن هذه المادة تؤكد أن السلطة الاتحادية لها مطلق الصلاحية للعمل النفطي ولا توجد أية صلاحية للسلطة في الإقليم . وتنص المادة / 2 الفقرة ثانيا – من قانون النفط والغاز للإقليم على ما يأتي : (استنادا لأحكام المادة / 115 والفقرتين أولاً وثانيا من المادة (121) من الدستور الاتحادي ، لا يجري نفاذ أي تشريع اتحادي أو اتفاق أو عقد أو مذكرة تفاهم أو أية وثيقة أخرى اتحادية خاصة بالعمليات النفطية ، مالم توافق عليها

السلطة المختصة بالإقليم) . وهذا يعني أن قانون النفط والغاز الاتحادي في حالة تشريعه ، فأنه لا يسري على اقليم كردستان وكأن سلطة الإقليم أعلى من سلطة الحكومة الفيدرالية .

كما نصت المادة (6) – الفقرة ثانيا من قانون الإقليم على حق التفاوض وإبرام الاتفاقيات وتنفيذ جميع الأجازات ومن ضمنها العقود النفطية ، وهذا الأمر يتعارض مع سيادة الدولة لأن ابرام الاتفاقيات هو عمل يخص السلطة المركزية حصرا .وقد صرح وزير الثروة الطبيعية في حكومة كردستان أثناء زيارته للولايات المتحدة في 28 / 11 / 2007 ، حيث قال : (نحن نوقع عقود المشاركة في كردستان ولا نحتاج الى موافقاتهم (ويقصد الحكومة الاتحادية) وفي كل مرة نسمع غير قانوني نوقع عقدين آخرين) . (رحيم حسوني ، 2010: 56 – 57 . ان مثل هذه الخلافات والتحديات وغيرها سوف لن تؤدي الى تطوير الصناعة والثروة النفطية واستثمار عوائدها بشكل اقتصادي . من جهة أخرى فأن الدعم الكبير للمنتجات النفطية ، يمثل عائقا أمام تحديث وتطوير القطاع النفطي ، وبالتالي فهناك ايرادات ضائعة من خلال هذا الدعم ، يضاف لها كلفة استيراد المشتقات النفطية ، وهو بالتالي لا يشكل نزيفا لإيرادات الحكومة فحسب ، وإنما سيؤدي الى تقليل الاستثمارات في الصناعات المتغذية المعتمدة على عوائد النفط ، وبموجب اتفاقية المساعدات الطارئة مع صندوق النقد الدولي ، فأن الحكومة تعد ملزمة بزيادة الأسعار المحلية للمنتجات النفطية .

المبحث الثالث
سبل ومجـــالات وإشكال استثمار عوائد النفط العراقي في التنمية

1. انتهاج أسلوب تخطيط الإنتاج أولاً، للحد من الاستهلاك التبذيري للنفط وثانياً لتوجيه نسبة متزايدة من الإنتاج نحو الاستعمالات النبيلة لهذه المادة، أي استعماله في مجالات تحقق مردودات اقتصادية واجتماعية للمجتمع تفوق بكثير ما يحققه الاستعمال التقليدي للنفط كمصدر للطاقة.

وتشمل الاستعمالات النبيلة للنفط بالدرجة الأولى استخدامه كمادة أولية في الصناعات البرتوكيمياوية وصناعات الأسمدة والبروتين والعقاقير الطبية وكثير غيرها.

أما على مستوى الأقطار المصدرة للنفط منفردة فإن تخطيط الإنتاج هو الأسلوب العلمي الوحيد لإطالة عمر الاحتياطيات النفطية عن طريق ربط مستويات الإنتاج والتصدير بحجم الاحتياجات الفعلية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل يضمن عدم حرمان الأجيال القادمة من حقوقها المشروعة في هذه الثروة القومية. ويعد العراق أول بلد مصدر للنفط يطرح هذا المفهوم العلمي لتخطيط الإنتاج وأول من حدد أسلوب ترجمة هذا المفهوم إلى صيغة علمية أثبتت نجاحها في التطبيق بفعل قرار التأميم التاريخي الذي أخضع

الثروة النفطية للسيادة الوطنية ووفر لأول مرة في تاريخ الدول المصدرة للنفط إمكانية تخطيط الصناعة النفطية في جميع مراحلها.

2. زيادة الاستثمار المنتج، العام والخاص وتحسين المستوى المعاشي وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.
3. الاستفادة المثلى من عوائد الثروة النفطية من خلال تعظيم مردود النفط وتصنيعه والحصول على القيمة المضافة المتحققة منه.
4. مقايضة التنمية بالنفط، وذلك من خلال استيراد التكنولوجيا المتطورة والاجهزة والمواد الاولية اللازمة للمشاريع الاقتصادية وتسديد اقيامها من عوائد النفط المصدر او دفع مستحقات شركات الاستثمار الاجنبية العاملة في العراق من اقيام النفط العراقي المصدر إلى دولها .
5. استخدام المعايير الاقتصادية عند التصرف بالمورد المالي في مجال الاستثمار الحكومي لتحقيق الزيادة في النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وعدم الاقتصار أو الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر وحيد للنفط ولأمد بعيد.
6. أما في مجال الانفاق الاستهلاكي الحكومي فيجب التصرف بعائدات هذا المورد بشكل كفوء بما يحقق التوزيع العادل للخدمات العامة بين فئات المجتمع كافة وفي ظل المنفعة الاجتماعية وتحسين الرفاهة للجميع.

كما ينبغي عدم الافراط أو المبالغة في استغلال النفط، كون هذا المورد من الموارد الناضبة وإن المبالغة في استغلاله يؤدي إلى استنزافه ونضوبه أو انتهائه، لذا فإن تنمية هذا المورد من جهة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة فيه عند استغلاله يعد مسؤولية سياسية واقتصادية واجتماعية وتاريخية. ويجب أن نشير هنا إلى التقدم الاقتصادي الحقيقي لأية أمة، إنما يأتي من تنمية وتطوير مواردها البشرية أكثر مما يأتي من تطوير مواردها الطبيعية، وهناك أمثلة على ذلك للعديد من الدول في هذا المجال والتي استطاعت بالرغم من عدم امتلاكها لمورد النفط، إلا أنها استطاعت أن تخلق ثروة حقيقية من خلال تطوير مواردها البشرية، بينما الدول التي اكتفت باستخراج النفط وبيعه فقد أصبحت مستهلكة للثروة وليست خالقة لها. (إدوارد موريسن وآخرون، 325).

7. إنشاء المشاريع الاستراتيجية التي من شأنها تقليل الاعتماد على قطاع النفط ، اي (تنويع مصادر الدخل القومي)، كمشاريع الحديد والصلب واستثمار الفوسفات واستغلال الكبريت واستخلاصه من الغاز الطبيعي ومعامل الأسمدة والورق والتصفية وإنتاج الألمنيوم وإنتاج السكر ومعامل صناعة الإطارات والشاحنات والمواد الكهربائية والهندسية والإنشائية والغزل والنسيج والملابس وصناعة

الأحذية والجلود وتوليد القدرة الكهربائية ومعامل الأغذية والمشروبات والسكائر... الخ، وكل هذه المشاريع ستسهم في امتصاص البطالة المستشرية في المجتمع وتولد طلب على السلع والخدمات فتنتعش المصانع ويزداد الإنتاج ويقل الاعتماد على الخارج في تلبية حاجات المجتمع. ويجب ان يزامن ذلك او يسبقه تطوير واستخدام مصادر الطاقة البديلة غير الناضبة ، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمياه ..الخ

8. تطوير الجانب السياحي في القطر، بشقيه الديني والترفيهي أو التراثي من خلال إقامة الفنادق والمتنزهات والمطاعم السياحية وخدمات النقل الداخلي والأمن والخدمات المصرفية والسلع الدينية لجذب الزوار والسياح وتحقيق عائد يمكن أن يسهم في دعم الدخل القومي ويخفف الضغط على مورد النفط، كما يسهم في تشغيل عدد لا بأس به من العاطلين عن العمل في القطاع السياحي وبمختلف الاختصاصات. ويقدر أحد المختصين في هذا القطاع العوائد المتأتية من هذا القطاع في حالة استثماره بشكل صحيح بخمسة مليارات دولار سنوياً.

9. إنشاء صناعات تصديرية لغرض رفد الاقتصاد الوطني بالعملات الأجنبية والمساهمة في تحسين وضع ميزان المدفوعات والمساهمة في رفد الموازنة العامة للدولة جنباً إلى جنب مع عوائد النفط والعوائد المالية الأخرى المتأتية من القطاعات الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد الوطني. ولغرض تشجيع هذه الصناعات التصديرية والصناعات الأخرى المعدة للإحلال بدل الاستيرادات ينبغي فرض الرسوم والتعريفة الكمركية اللازمة لمنع أو تقليل استيراد السلع الأجنبية المشابهة لغرض تشجيع الصناعة الوطنية الوليدة أو الفتيه.

10. استخدام عوائد النفط كذلك لتشجيع الصناعات الحرفية والتراثية وتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة لسد جزء من حاجة السوق المحلية بالاعتماد على ما متوفر من مواد أولية محلية، وهذه الصناعات والمشاريع والورش الصغيرة والمتوسطة لا تكلف أموالاً طائلة، كما أنها لا تحتاج إلى أيدي ماهرة عالية الخبرة والكفاءة، فضلاً عن أنها تمتص جزء من البطالة. كما يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها بإمكانياته المحلية.

11. إقامة أو توسيع معامل السمنت والطابوق والسيراميك والمواد الإنشائية الأخرى وبالمواصفات الدولية لسد حاجة السوق المحلية من منتجات هذه المعامل ولإحلال المنتجات المحلية بدلاً من المنتجات الأجنبية ولتوفير العملات الأجنبية للاقتصاد القومي، فضلاً عن امتصاص جزء من البطالة وحل جزء من أزمة السكن، كما أن مثل هذه المعامل ستكون نواة لمشاريع أو قطاعات قائدة للقطاعات

والمشاريع الأخرى وتكون ذات ارتباطات أمامية وخلفية ترتبط بها قطاعات أو مشاريع أخرى تعتمد عليها.

12- ان ضمان بقاء القطاع النفطي حتى بمستويات الإنتاج الحالية ، فضلا عن زيادتها أو مضاعفتها في السنوات القادمة ، بحاجة ماسة الى عملية واسعة من التحديث وإدخال التقانة الجديدة والأنظمة الأكثر تطورا وكفاءة في ادارة الإنتاج والاحتياطي النفطي .

13- كما ينبغي الشروع في اجراء حوار حول طريقة تحصيل ايرادات النفط ، مع الأخذ بالحسبان الدروس المستفادة من البلدان المنتجة للنفط وماضي العراق النفطي ، ويجب اعطاء أولوية لإنشاء صندوق خاص بمعزل عن الميزانية الوطنية العامة ، بحيث تكون هياكله الإدارية مستقلة بذاتها الى حد بعيد عن وضع القرار السياسي اليومي وتركيب معدات لقياس النفط وذلك لمراقبة ايرادات النفط وتوفير معلومات حديثة ومنتظمة حول ايرادات ومصاريف صندوق التنمية من أجل العراق . (المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات – الشرق الأوسط ، 2004 : 11)

14- اعادة هيكلة القطاع النفطي ودمج شركات النفط الوطنية بشركة واحدة واعتماد سياسات وممارسات تتسم بالوضوح والشفافية والقبول لغرض اجتذاب المستثمرين الأجانب ، كما أن اتباع استراتيجية لترويج المشاركة بين شركات النفط والغاز الأجنبية والشركات العراقية سوف يكون أمرا مهما للوصول الى مصادر التمويل للحصول على رؤوس الأموال اللازمة لأجراء التوسعات وإعادة تأهيل الصناعة النفطية . (وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي ، الهيئة الإستراتيجية لإعادة الأعمار ، 2005 : 21)

15 – ان جميع الاستثمارات في مجال النفط والغاز ، ما عدا الأستخراجية منها تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة جدا والتي لا قبل للعراق بها ، لا سيما في هذه المرحلة وحتى لو كان للعراق رؤوس أموال هذه ، فأنه من الأفضل أن تكون أجنبية لأنها ستضيف للعراق ولم تنقص منه ، ما دمنا نتمسك بالثوابت الوطنية لدخول الاستثمار ، فرأس المال يحصن نفسه عادة من أي نوع من أنواع الخسارة ، لذا يترتب عليه أن يدخل وهو محصن لاستعماله أرقى أنواع التكنولوجيا والإدارة الحكيمة والأسواق المفتوحة في بلدانه ولا يسمح بأي نوع من أنواع الفساد أو الإهمال أو التضخم الوظيفي (البطالة المقنعة) وغيره من أمراض المشاريع الاستثمارية التي تدار وطنيا والتي تسبب في معظم الأحوال خسارة تلك المشاريع . (حمزة الجواهري ، 2007 : 100)

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا: الاستنتاجات :-

1. يتصف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر واحد من مصادر الدخل القومي ألا وهو النفط.
2. إن اعتماد اقتصاد البلد على مصدر واحد للدخل يجعله يتأثر بالصدمات الخارجية التي تصيب الاقتصاد العالمي ويعرض عوائده للتذبذب والخسارة أو الانخفاض، فضلاً عن الوقوع في شرك التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.
3. إن اعتماد العراق على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي يعرّض العملة الوطنية إلى الانخفاض المستمر نتيجة لارتباطها بالدولار الأمريكي، فضلاً عن التضخم المستورد الذي ينتقل إلى الاقتصاد العراقي بسبب استيراد السلع المصنعة الباهظة الثمن من الدول الصناعية المتقدمة المستهلكة للنفط.
4- ان زيادة الطاقة الانتاجية للنفط العراقي للحاجة إلى عوائده في التنمية سيؤدي إلى خروج العراق من منظمة اوبك وهذا يعني عدم التزام العراق بحصص الانتاج المقررة ، الامر الذي سيدفع دول اوبك إلى تخفيض الانتاج لدعم الاسعار ، مما يترتب عليه انخفاض عوائد دول اوبك
5- ليس من مصلحة دول اوبك خروج العراق من المنظمة لما للنفط العراقي من تاثير كبير في استقرار اسواق النفط العالمية ، فاستقرار الاسعار يعني عائداً اكبر للعراق والدول المنتجة الاخرى .
6- محدودية زيادة الطاقة الانتاجية في الوقت الحاضر إلى الحصص المفترضة ، نتيجة الفساد الاداري والمالي في القطاع النفطي وعدم شفافية الادارة العامة ، فضلاً عن التخريب الذي لحق الصناعة النفطية العراقية وتآكلها .
7- ستكون للتطورات السياسية المقبلة في العراق اثر كبير في اسواق النفط العالمية ، لا سيما بعد ظهور مسودة النفط والغاز إلى حيز الوجود وما يصاحبها من ضغوطات سياسية لاقراره ، كون العراق خزين ومنتج وصدر رئيس للنفط الخام ، فضلاً عما يميز النفط العراقي عن النفوط الاخرى من ارتفاع العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي فيه والذي يصل إلى 164 سنة حسب تقديرات عام 2006 . بعد ان كان 129 سنة في عام 1990 .
8- يبقى النفط المصدر الرئيس للطاقة ، نظراً لتعدد منتجاته واستعمالاته وانخفاض تكلفة انتاج الوحدة الواحدة منه ، فضلاً عن ارتفاع تكاليف انتاج الوحدة الواحدة من مصادر الطاقة البديلة ، لذا فمن الصعب احلال احد مصادر الطاقة البديلة محل النفط الخام بسبب محدودية الانتاج

والاستعمال وارتفاع حجم الاستثمارات ودرجة المخاطرة وعدم التاكد والحاجة إلى تقنيات وخبرات عالية جداً ، لذا فليس من السهولة منافستها للنفط الخام ، فضلاً عن ان جعلها اقتصادية يستوجب ارتفاع مستوى اسعار النفط الخام إلى مستوى التكاليف الحدية للمصدر البديل وهذا غير ممكن على المدى القريب على الاقل .

ثانياً: التوصيات :-

1. تنويع مصادر الدخل القومي وعدم الاقتصار على مورد النفط باعتباره مورد ناضب.
2. تخطيط الإنتاج في النفط الخام وإنتاجه بالكميات التي يحتاجها العراق ولسد حاجته الفعلية من العملات الأجنبية وسد نفقات الدولة وتأمين حاجات شعبه من السلع الضرورية.
3. استخدام عوائد النفط العراقي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والابتعاد عن هدر الموارد المالية، فالنفط ثروة كافة الأجيال وليس ثروة جيل واحد، كما أن النفط ثروة ناضبة وفي حالة عدم استغلالها بالشكل الأمثل سيعرّض اقتصاد العراق للتبعية الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن إفقار المجتمع.

المصادر:

أولا ـ الكتب العربية :

1. أدوارد مورس ، واخرون ، النفط والاستبداد والاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ، ط1 ، بغداد ، 2007 .
2. سمير صارم، أنه النفط... الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، قضايا الساعة، دمشق، دار الفكر المعاصر، 2003.
3. عبد الجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي، النفط والاختلال الهيكلي – البطالة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، رقم (30)، بغداد، مطبعة البينة .
4. عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل (1950–2010)، ترجمة، محمد سعيد عبد العزيز، بيروت، دار الكنوز، 1995.
5. محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، بيروت، دار الطليعة، 1974.
6. محمد أزهر سعيد السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، وزارة الثقافة والإعلام، 1980–1981
7. نجيب نجم الدين، مساهمة النفط في اقتصاد العراق وأثره في التطور الاقتصادي في العراق، بغداد، شركة النفط الوطنية العراقية، 1974.

ثانيا ـ الرسائل والاطاريح :

8. رحيم حسوني زيارة، تحليل أثر العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010.

ثالثا : المجلات العلمية :

9. قاسم أحمد العباس، حميد مجيد البياتي، تأميم النفط العراقي وأبعاده الاقتصادية، مجلة النفط والتنمية، السنة الأولى، العدد (11)، آب، 1976.
10. علي نعيم محمود، موقع العراق في الخارطة النفطية الدولية، مجلة جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (8)، 2012.

11. عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، عرض وتحليل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
12. عبد علي المعموري، قانون النفط الجديد، مجلة أبحاث عراقية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الأولى، العدد (2)، 2007.
13. هيثم عبد الله سلمان، أحمد صدام عبد الصاحب، إمكانيات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمي مع إشارة خاصة للعراق، مجلة المستقبل العربي، السنة الثالثة، العدد (358) .

رابعا : التقارير والدراسات والندوات :

14. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007.
15. شمخي حويط فرج، النفط والسياسة الدولية، وزارة النفط، الدائرة الاقتصادية، دراسة غير منشورة، ت2، 2002.
16. وزارة النفط، الدراسات الاقتصادية، تموز، 2009.
17. سعد الله فتحي، التغيرات المستقبلية في سوق النفط وآثارها على الاقتصاد العراقي، ندوة الاقتصاد العراقي في ظل الحصار الاقتصادي وآفاق المستقبل، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة، الرقم (32)، ت2، 1998.
18. شركة نفط العراق، IPC، 1952.
19. عاصم جهاد ، الناطق الرسمي باسم وزارة النفط العراقية ، حديث مع إذاعة صوت العراق الحر ، الثلاثاء ، 2013/1/22.

خامسا : المصادر الاجنبية :

20. Carl Iverson, report on monetary policy in Iraq, Nordlundes Bogtry Kerl, Copenhagen, 1954.